

تحرك عاجل

قوات الأمن تعتدي على عائلات أُخليت من منازلها

استخدمت قوات الأمن القوة المفرطة لإخراج عائلات مشردة من أنقاض منازلها السابقة، التي أُخليت منها قسراً في 18 فبراير/شباط 2014. وكانت العائلات تتخذ من هذه الأنقاض مأوى لهم، حيث لم تُقدم لها مساكن بديلة. وقبضت قوات الأمن على ما لا يقل عن خمسة أشخاص، واعتدت بالضرب على نساء وأطفال.

في الساعة السابعة من صباح يوم 26 فبراير/شباط 2014، أطلقت قوات الأمن الغاز المسيل للدموع وأغيرة الذخيرة الحية في الهواء لإخراج عائلات من أنقاض المنازل التي أُخليت منها قسراً في 18 فبراير/شباط 2014. وألقت قوات الأمن القبض على ما لا يقل عن خمسة أشخاص حاولوا الاعتراض على أفعال قوات الأمن، وأفرج عنهم بعد بضع ساعات. وقال شهود عيان لمنظمة العفو الدولية إن قوات الأمن اعتدت بالضرب على نساء وأطفال، وإنهم رأوا امرأتين على الأقل تتعرضان للضرب بكعوب البنادق على رأسيهما، مما أدى إلى إصابتهما بنزيف، كما رأوا أربع نساء على الأقل يتعرضن للضرب بالهراوات. وتُقل طفلان، أحدهما رضيع يبلغ من العمر تسعة أشهر والثاني يبلغ من العمر ثلاث سنوات، إلى مستشفى المطرية لتلقي العلاج إثر إصابتهما باختناق من جراء الغاز المسيل للدموع.

وقال بعض أفراد هذه العائلات لمنظمة العفو الدولية إنهم توجهوا، بعد تفريقهم، إلى مقر حي المطرية للمطالبة بتوفير مساكن بديلة لهم. وبمجرد وصولهم، طلب منهم ضباط شرطة، من قسم شرطة المطرية المجاور، الانصراف والعودة مرة أخرى يوم 3 مارس/أذار 2014، حيث سُعلن أسماء العائلات التي ستحصل علي شقق. إلا إن هذه الشقق لن تُقدم لجميع العائلات التي تعيش في منطقة عزبة النخل، لأن المسح الذي أجرته الحكومة في عام 2012 لا يشمل أسماء جميع العائلات، حسبما ذكر السكان. وقال حسن صبري، وهو من سكان عزبة النخل، لمنظمة العفو الدولية إن الحكومة لم تسجله ضمن أسماء الذين سيحصلون على مساكن بديلة بالرغم من أنه يعيش في منطقة عزبة النخل من 10 سنوات على الأقل، ويدفع فواتير الخدمات منذ عام 2003، كما إن عنوانه الحالي مثبت في بطاقة الرقم القومي الخاصة به. وأضاف حسن صبري أن هناك حوالي 80 عائلة لا تزال مشردة في الشوارع قبالة المنطقة التي هُدمت فيها المنازل في الأسبوع الماضي.

يُرجى كتابة مناشدات فوراً باللغة العربية أو الإنجليزية أو بلغة بلدك، تتضمن النقاط التالية:

- مطالبة السلطات بضمان عدم استخدام القوة المفرطة مرة أخرى ضد سكان منطقة عزبة النخل، وبإجراء تحقيق وافي ومستقل على وجه السرعة بخصوص استخدام القوة، وتقديم المسؤولين عن ذلك إلى ساحة العدالة؛
- حث السلطات على الإسراع بتوفير مساكن طارئة ملائمة للأهالي الذين أصبحوا مشردين بسبب عملية الإخلاء القسري، وذلك لحين تطبيق حلول تكفل توفير مساكن دائمة ملائمة؛
- حث السلطات على أن تضمن توفير سبل الحصول على إنصاف فعال لجميع الذين اتُهكت حقوقهم من جراء عمليات الإخلاء القسري واستخدام القوة المفرطة من جانب قوات الأمن.

ويُرجى إرسال المناشدات قبل يوم 10 إبريل/نيسان 2014 إلى كل من:

محافظ القاهرة

سيادة الدكتور/ جلال مصطفى محمد سعيد

7 ميدان عابدين، شارع الجمهورية

القاهرة، جمهورية مصر العربية

أرقام الفاكس: +202 2 390 4620

+202 2 390 7387

المدير التنفيذي، صندوق تطوير المناطق العشوائية

سيادة المهندس/ خالد عبد العزيز الجبرتي

صندوق تطوير المناطق العشوائية

صندوق بريد رقم: 16، القاهرة 11852

رقم الفاكس: +202 2 263 4000

البريد الإلكتروني: isdf@isdf.gov.eg

النائب العام

معالي المستشار/ هشام محمد زكي بركات

مكتب النائب العام

دار القضاء العالي

1 شارع 26 يوليو

القاهرة، جمهورية مصر العربية

أرقام الفاكس: +202 2 577 4716

+202 2 575 7165

(يُغلق الفاكس لدى انتهاء مواعيد العمل الرسمية، توقيت غرينتش +2)

كما يُرجى إرسال نسخ من المناشدات إلى الممثلين الدبلوماسيين المعتمدين لدى بلدك. ويُرجى إدراج العناوين الدبلوماسية المحلية الواردة أدناه على النحو التالي:

يُرجى مراجعة الأمانة الدولية، أو فرع المنظمة في بلدك، في حالة إرسال المناشدات بعد الموعد المحدد.

هذا هو التحديث الأول للتحرك العاجل رقم: 37/14. لمزيد من المعلومات، انظر:
<http://www.amnesty.org/en/library/info/MDE12/010/2014/en>

تحرك عاجل

قوات الأمن تعتدي على عائلات أُخليت من منازلها

معلومات إضافية

في 18 فبراير/شباط 2014، أُخلت قوات الأمن المصرية قسراً ما لا يقل عن 1200 عائلة من منطقة عزبة النخل. ولم تبذل السلطات أية محاولة للتشاور مع السكان ولم تمنحهم أية مهلة. وقال شهود عيان لمنظمة العفو الدولية إن قوات الأمن أطلقت أعيرة الذخيرة الحية في الهواء لترويع السكان الذين حاولوا الاعتراض. كما ذكر شهود العيان أنهم رأوا ضباط الشرطة وهم يجرون امرأتين من شعرهما ويعتدون بالضرب على الأطفال ويقبضون على الأشخاص الذين رفضوا مغادرة منازلهم.

وقد ذكرت الحكومة أن 400 عائلة حصلت على مساكن بديلة في منطقة المرج بالقاهرة بعد يومين من الإخلاء. إلا إن بعض أفراد هذه العائلات وبعض المحامين أخبروا منظمة العفو الدولية أنهم لم يحصلوا على شقق إلا بعد أن اضطروا للنوم في الشوارع، وإن عدد العائلات التي حصلت على شقق أقل من 400 عائلة.

وليس من الواضح على وجه الدقة عدد العائلات التي أُخليت من منطقة عزبة النخل وتقيم حالياً في منطقة المرج، ولكن مصادر موثوقة تشير إلى أن الأرقام الرسمية تقلل كثيراً من العدد الفعلي للسكان. وقد قال محافظ القاهرة إن عدد العائلات التي تسكن المنطقة يبلغ 400 عائلة، وفقاً لأحدث مسح أجرته الحكومة في أواخر عام 2012. إلا إن بعض المحامين وأفراد العائلات أخبروا منظمة العفو الدولية بأنه كان هناك ما لا يقل عن 1200 عائلة تسكن في المنطقة قبل عملية الإخلاء.

وفي مقابلة مع منظمة العفو الدولية، قال محمد عبد العظيم، من "المركز المصري للإصلاح المدني والتشريعي"، إن الحكومة وضعت أكثر من عائلة في شقة واحدة. وأضاف إن إحدى العائلات، وهي مؤلفة من امرأة وأطفالها الأربعة، وُضعت في الشقة نفسها مع مطلقها وزوجته، بالرغم من أن كل عائلة منهما مسجلة لدى الحكومة برقم مختلف مما يعني أن تتسلم كل منهما شقة منفصلة. كما قال محمد عبد العظيم إن العائلات التي حصلت على شقق لم تتسلم أية وثائق رسمية تثبت حيازتها للعقار أو توضح طبيعة هذه الحيازة، وما إذا كانت تعني التملك أم الإيجار أم حق الانتفاع.

ويُذكر أن القانون الدولي يحظر عمليات الإخلاء القسري. وقد دأبت السلطات على عدم احترام الضمانات التي يقضي بها القانون الدولي من أجل منع عمليات الإخلاء القسري هذه، ومن بينها التشاور الجدي مع التجمعات السكنية المتضررة بشأن مشاريع إعادة التسيكين، وتقديم معلومات كافية عن الخطط، وتقديم إشعار كتابي بعمليات الإخلاء، وتوفير مساكن بديلة ملائمة وتعويضات عن الأضرار. وفي ديسمبر/كانون الأول 2013، أعربت "لجنة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية" التابعة للأمم المتحدة عن قلقها بشأن ما أسمته عمليات الإخلاء القسري "الواسعة النطاق" في مصر، وكذلك بشأن عدم وجود إنصاف فعال للمتضررين. ودعت اللجنة الحكومة المصرية إلى أن تكفل وضع قوانين تضمن الحق في المسكن الملائم والحق في أمن السكنى.

الأسماء: ما لا يقل عن 1200 عائلة في منطقة عزبة النخل بالقاهرة
النوع: ذكور وإناث